☐الجمهورية التونسية ☐وزارة التربية	☐مشروع مقال فلسفي
الباكالوريا التونسية (الآداب)	من انجاز الأستاذ فيصل خضر

☐☺ الموضوع:

 "قوة الدولة في تامين حرية مواطنيها" حلل و ناقش هذا القول.

☐ لحظة التمهيد:

يجعل الإنسان الحديث الأنظمة السياسية , مسؤولية القمع و العنف الذي يتعرض له الإنسان و الانعدام الكلي للحرية , فالدولة تسعى جاهدة , بتقنيات متنوعة للقوة و العنف في استعباد و اضطهاد مواطنيها , لكن هنالك من المواقف ما يتعارض مع هذه الرؤية و يرى في الدولة ضمانا للحرية , حيث يذهب بعضهم إلي القول " قوة الدولة في تامين حرية مواطنيها ".

☐فهل من تناقض في اعتبار الدولة قوة من جهة , و قوة تضمن الحرية من جهة أخرى ؟

☐ لحظة التحليل:

ما يسترعي اهتمامنا في فاتحة هذا التحليل الترابط الوثيق بين القوة والدولة من جهة (القوة هي الدولة و الدولة هي القوة) و الترابط بين الحرية و المواطنة من جهة ثانية(المواطنة هي الحرية) و في مستوى آخر الترابط بين القوة و الحرية , فالقوة هي التي تؤمن الحرية و الترابط بين الدولة و المواطنة , حيث تنشأ المواطنة عن الدولة.يمكن أن نشير في مستوى أول و هو ما يتفق عليه الرأي السائد أن الدولة تتسجم مع القوة و تحتكرها , و هنا يمكن أن نعرف القوة بالإكراه و العنف الذي تمارسه الدولة , لبسط نفوذها و إظهار سيادتها , و هذا المعنى يتعارض كليا مع الحرية و المواطنة كقيمة إنسانية و بالتالي فالدولة التي تقوم على الإكراه و تستند إلي القوة لا تحقق الحرية بل تحولها إلي استعباد , و لا تضفي إلي المواطنة , و إنما تشرع إلي القطيع. إن هذا المعنى الشائع للقوة , يتعارض مع المعنى الذي يشير إليه نص الموضوع , حيث يمكن أن تبين العلاقة الوثيقة بين القوة و الحرية و بين الدولة و المواطنة. فالقوة هي تصنع الحرية و الدولة هي التي تقرر المواطنة. فما هو المعنى المقصود من "القوة" إذا كان القول ينأى عن هكذا تعريفات للقوة ؟

- إن المعنى الضمني للقوة , هو القدرة و الحقيقة و الغاية و هذا المعنى في تعارض كلي مع المعاني السالبة للقوة (العنف , الإكراه , الاستبداد ...) , فطبيعة الدولة و حقيقتها تكمن في مدى مستطاع هذه الأخيرة تامين الحرية لمواطنيها , و هذا ما ينسجم مع موقف سبينوزا " لم توجد الدولة لتحكم الإنسان بالخوف , و إنما وجدت لتحرر الإنسان من الخوف ".

فهل إن كل الدول تتخذ من حرية مواطنيها, غاية قصوى تعكس حقيقة الغاية التي من اجلها وجدت ؟

- إن ما يكشفه الواقع الراهن من استبداد و استغلال للإنسان بلغ حدوده القصوى ,في ظل أنظمة سياسية تتقلص في قمعه و تتفانى في وأد حريته , هو ما يبرر معالجة إشكال كهذا , ليتجلى القول كقاعدة أخلاقية تذكر الأنظمة السياسية بالغاية و الهدف الذي من اجله قامت الدولة و الذي يتمثل في قدرة هذه الأخيرة على تحقيق و ضمان حرية مواطنيها ..... و هذا ما يدفعنا إلى التمييز بين دول زائفة , تتخذ من "الحرية" و "الحقوق" و الديمقراطية , أقنعة تغطي بها و حشيتها , لتبدو أكثر نعومة , و هذه تسعى جاهدة لمحاصرة الحريات (فكرية , عقدية , ثقافية , جسدية) و استنزاف طاقات الأفراد (الرعايا) باسم الصالح العام لخدمة أغراض و مصالح فئة أو هيئة أو شخص.و هو حال عديد الدول التي تتحجب بحجاب الديمقراطية , فباسم الديمقراطية , تقبر الحريات و تنتهك الخصوصيات و تداس الكرامة و تشوه المواطنة -كصفة ملازمة للإنسانية.و أخرى حقيقية و التي يكون فيها المواطن (الإنسان) غاية غايات الدولة , حيث تسعى هذه الأخيرة المحافظة على إنسانيته من خلال تامين و تحقيق مواطنته بما تعنيه المواطنة من انتماء و تمتع بحقوق وفق مبدأ عادل و الاضطلاع بواجبات.لتصبح المواطنة قيمة تضاف للإنسانية كالوعي و الإرادة و الفعل و المعرفة.و يصبح بذلك الإنسان كائنا سياسيا بامتياز , حيث لا معنى لإنسانيته بمعزل عن مواطنته التي هي في نهاية الأمر تعبير عن حريته و لا معنى لمواطنته إن لم تكن انعكاسا و تعبيرا عن إنسانيته الحرة.

"قوة الدولة في تامين حرية مواطنيها " , مراوحة بين الظاهر الذي يعكس انتظارات الإنسان من الدولة و التي يعكس اختزالها في مطلب الحرية و الضمني الذي يكشف و يفضح الوجه المتوحش للدولة " التنين" , مراوحة بين فضيلة تتمثل في الحرية و رذيلة تقاومها تتمثل في الاستبداد و العنف .

و على هذا الأساس يمكن القول أن الدولة فضيلة , و فضاء فيه تتجلى حرية الأفراد , فمن الذي حول من الدولة رذيلة تنتهك الخصوصيات و تبتلع الحريات ؟

إن هذا الرأي , يظهر في شكل اعتراض ضمني , و يدحض تلك التصورات التي عملت على إخراج الدولة في صورة رذيلة و شر يطارد الإنسان أين ما حل و التي ينبغي الخلاص منها و التعالي عنها عبر رفضها و مقاومتها و في بعض الأحيان تقويضها و خلخلة أركان وجودها , و هذا ما يعكسه موقف " نيتشه " المتشائم من معاني المساواة و الإخاء و العقائل بمعاني الغطرسة و الاستبداد بالآخرين من خلال منال " السوبرمان " و الذي ليس تجسيدا إلا لإرادة الأقوياء , على الضعفاء , " حيث يقول : " هذه العاقل العظيمة التي رفعها النظام الاجتماعي , لكي يحتمي من غرائز الحرية " , فهذا الموقف لا يشرع إلا للفوضى و كان من الأجدر أن تبحث النيتشوية و أن تكشف عن أسباب الاستبداد الحقيقية , التي هي سبب في إقبار الحرية و التي تعود بالأساس إلى أطماع إنسانية, حيث تكف الدولة من خلال نص الموضوع أن تكون مقبرة للحريات , كما وصفها باكونين, بل على العكس من ذلك , فهي التي تضمنها , فغاية الدولة كما أشار إلى ذلك " سبينوزا " : " غاية الدولة لا تتمثل في جعل البشر يعيشون من وحش الكائنات العاقلة إلى وحش السوائم ... إن غاية الدولة في الواقع هي الحرية ".

إن التهديد المباشر للحرية ليست الدولة و إنما الإنسان , الذي نجده في كثير من الأحيان يشرع للفوضى و يبرر العنف باسم غايات نفعية و برغماتية , و هو ما تعكسه حالة الفوضى و الحرب و الاعتداء و الصراع الذي يبلغ ذروته في حالة الطبيعة و في الحالة العدئية , حيث يستحيل (يتحول) وجود البشر إلى عدم و هو ما يستدعي القوة في معنى العنف , حيث يتحول العنف في هذه الوضعيات إلى فضيلة و يكف أن يكون رذيلة , حيث تفرض الدولة النظام بالقوة العنيفة و ذلك للخروج من حالة الفوضى و الفوضى تعني انعدام الحرية و فرض النظام وفق ما تقتضيه بنود العقد الاجتماعي و الذي هو استجابة للإرادة العامة.

- لحظة النقد:

+ أعاد القول الثقة في الدولة و أضفى عليها طابعا ايجابيا يؤسس للإنساني فيئا و ذلك من خلال تامين قيمة الحرية و بالتالي يتجلى القول كتجاوز لتلك المقاربات الضيقة و الانتهازية (هوبز) , التي تختزل وظيفة الدولة في ممارسة العنف و الاستبداد (ماكيافلي),ليتحول القول إلى رسالة تذكر المستبدين و كل الأنظمة المتوحشة و التي تحاصر الإنسان و تحد من قدرته على التفكير و الفعل و الإبداع.

لكن هذه العزايا لا يمكن أن تحجب عنا صورة أخرى للدولة , فكثيرة هي الدول التي لا معنى لوجودها و لاستمرارها , حيث لم تقدم "لمواطنيها" غير العنف و مزيدا من العنف و سارعت بتفقيرها فكريا و روحيا و ماديا , و نزع الإرادة منها و لم تبقى منها إلا إرادة تدمير الحياة (ظاهرة الانتحار حرقا). لتصبح هذه الدول مقابر للحريات و طمس للهويات .كما يمكن أن تتحول قوة الدولة إلي قوة القوي يسلطها على الضعيف , و لكي تعكس الدولة مملكة الإنسان , التي هي مملكة تعج بالقيم , يجب أن تضمن للضعفاء ما تضمنه للأقوياء كما أكد على ذلك "غاندي".

- لحظة صياغة الخاتمة:

- يمكن أن نختم من خلال التأكيد على "المصالحة" بين الإنسان وذاته و بين الإنسان و الإنسان , لتحقق بذلك المصالحة بين الإنسان و الدولة , حيث نتجاوز العقد بأنانيته و نزعاته الخاصة إلي الجمع , حيث يكون الخير هدفا للجميع و يستفيد منه الجميع .و يكون الارتباط بالآخرين انطلاقا من الواجب الأخلاقي الذي يعتبره كانط نزعة إنسانية متجذرة في كل واحد منا.

- **لست أنت إلا أنت , لست أنت إلا ما صنعت**....

 جميع الحقوق محفوظة ®